وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 05 مارس 2023

أخبار الطاقة

النفط يتعافى وينهي الأسبوع مرتفعاً 4 ٪ مع انتعاش الطلب من أكبر المستوردين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفع النفط 4 ٪ على أساس أسبوعي في إغلاق الجمعة الفائتة، وتعافت أسعار النفط من عمليات بيع قصيرة لتكسب أكثر من دولار واحد للبرميل يوم الجمعة، وأنهت الأسبوع على ارتفاع، مدفوعة بتجدد التفاؤل بشأن الطلب من الصين أكبر مستورد للنفط.

استقر غرب تكساس الوسيط المتداول في نيويورك عند 79.68 دولارًا للبرميل، بزيادة 1.52 دولار، أو 1.9 ٪. وعلى مدار الأسبوع، ارتفع سعر الخام الأميركي 4.4 بالمئة.

فيما استقر خام برنت المتداول في لندن عند 85.83 دولارًا، مرتفعًا 1.08 دولارًا، أو 1.3 ٪. وارتفع مؤشر الخام العالمي 3.7 بالمئة على مدار الأسبوع. وسجل كلا المعيارين أعلى مستويات إغلاق لهما منذ 13 فبراير.

حقق برنت وغرب تكساس الوسيط ثالث أكبر مكاسب أسبوعية بالنسبة المئوية هذا العام، حيث عززت البيانات الاقتصادية الصينية القوية الآمال في نمو الطلب على النفط.

توسع نشاط قطاع الخدمات في الصين في فبراير بأسرع وتيرة في ستة أشهر، ونما نشاط التصنيع هناك أيضًا، من المقرر أن تصل واردات الصين المنقولة بحراً من النفط الروسي إلى مستوى قياسي هذا الشهر.

قال جيوفاني ستونوفو المحلل لدى يو بي اس إن سوق النفط تجاهلت على نطاق واسع للأسبوع العاشر على التوالي من زيادة مخزونات الخام الأميركية، وقدمت الصادرات القياسية من الخام الأميركي مزيدًا من الدعم للأسعار.

كان البنك المركزي الأوروبي لا يزال يرسل إشارات متشددة، حيث قال عضو مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي بيير ونش إن سعر الفائدة الرئيس قد يرتفع إلى 4 ٪ إذا ظل التضخم مرتفعًا.

كافحت أسعار النفط للخروج من نطاق 10 دولارات هذا العام، حيث يزن التجار رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي مقابل توقعات ارتفاع استهلاك النفط الخام من الصين، تم النظر إلى سلسلة من البيانات الاقتصادية التي صدرت هذا الأسبوع من أكبر مستورد للنفط الخام في العالم كدليل على حدوث انتعاش، مما أدى إلى تحقيق مكاسب بأكثر من 2 دولار هذا الأسبوع.

وقالت انفستنق دوت كوم «كان رد فعل متأخرًا من قبل صفقات شراء النفط وإن لم يكن مفاجئًا تمامًا، نظرًا للصادرات الضخمة للأسبوع الماضي، قفزت أسعار النفط الخام بنسبة 2 ٪ تقريبًا يوم الجمعة وأكثر من 4 ٪ على مدار الأسبوع في اللحاق بالركب لصادرات الخام القياسية التي أبلغت عنها وكالة معلومات الطاقة الأميركية الأسبوع الماضي.

بدأت أسعار النفط الخام الأسبوع بتعثر، ثم اكتسبت زخمًا على خلفية بيانات المصنع الإيجابية من الصين أكبر مستورد للنفط، أدت محادثات رفع أسعار الفائدة المتشددة ومخاوف التضخم إلى منع السوق من الانهيار بعد أن ذكرت إدارة معلومات الطاقة أن صادرات الخام الأميركية سجلت مستوى قياسيًا بلغ 5.629 مليون برميل الأسبوع الماضي.

وقال كريج إيرلام، المحلل في منصة أواندا للتداول عبر الإنترنت، إنه على الرغم من الارتفاع المفاجئ يوم الجمعة، يبدو أن أسعار النفط الخام ستبقى في نطاق، مع احتمال أن يكون خام غرب تكساس الوسيط بين 75 دولارًا و80 دولارًا أميركيًا.

وأضاف «تقلبت الأسعار في نطاق منذ شهور والسعر الحالي يقع تقريبًا في منتصف هذا النطاق. في حين أن قرارات أسعار الفائدة التجارية الفيدرالية أصبحت أكثر تفاؤلاً بشأن التعافي الصيني، فإن المخاطر على الاقتصاد العالمي قد تتزايد مع ارتفاع توقعات أسعار الفائدة»، وقال «يبدو أن النطاق يضيق تدريجيًا ولكنه لا يزال كبيرًا جدًا ويبدو أن هناك القليل من الرغبة في الاختراق في هذه اللحظة».

قد تتصاعد مخاطر الاتجاه الهبوطي مرة أخرى في الأسبوع المقبل عندما تصدر وزارة العمل تقرير الوظائف غير الزراعية في الولايات المتحدة لشهر فبراير، من المتوقع أن يظهر تقرير الوظائف غير الزراعية المزعوم نموًا أبطأ للوظائف بمقدار 200 ألف في الشهر الماضي بعد انفجار 517 ألفًا في يناير.

أدى نمو الوظائف الجامح -والإنفاق من قبل الأميركيين- إلى جعل مهمة الاحتياطي الفيدرالي لكبح التضخم أصعب بكثير مما توقعه البنك المركزي، وقال بنك الاحتياطي الفيدرالي في تقريره نصف السنوي إلى الكونغرس: «يظل التضخم الأجنبي الأساسي مرتفعًا والضغوط التضخمية واسعة النطاق».

وفي إشارة إلى لجنة السوق الفيدرالية المفتوحة التي تضع السياسات، قال البنك المركزي: «إن اللجنة ملتزمة بشدة بإعادة التضخم إلى هدفه البالغ 2 ٪. الزيادات المستمرة في النطاق المستهدف ستكون مناسبة من أجل الوصول إلى موقف من السياسة النقدية مقيد بما فيه الكفاية «.

وصل مؤشر أسعار المستهلك، وهو مقياس واسع للتضخم، إلى أعلى مستوى في 40 عامًا عند 9.1 ٪ للعام المنتهي في يونيو 2022، وقد تراجع منذ ذلك الحين إلى معدل نمو سنوي قدره 6.4 ٪ في يناير ولكنه لا يزال أعلى بكثير من هدف بنك الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2 ٪ سنويا فقط.

لتضييق الخناق على نمو الأسعار الجامح، أضاف بنك الاحتياطي الفيدرالي 450 نقطة أساس إلى أسعار الفائدة منذ مارس من العام الماضي عبر ثماني زيادات، قبل ذلك، كانت المعدلات تقترب من الصفر بعد تفشي فيروس كورونا عالميًا في عام 2020.

كان أول ارتفاع لمجلس الاحتياطي الفيدرالي بعد كوفيد زيادة بمقدار 25 نقطة أساس في مارس من العام الماضي، ثم ارتفع بعد ذلك بزيادة قدرها 50 نقطة أساس في مايو، بعد ذلك، نفذت أربع ارتفاعات متتالية بحجم 75 نقطة أساس من يونيو حتى نوفمبر. ومنذ ذلك الحين، عاد إلى زيادة متواضعة بمقدار 50 نقطة أساس في ديسمبر و25 نقطة أساس في فبراير.

بقيت توقعات سعر الفائدة لاجتماع سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في 22 مارس، الذي يراقبه تجار

الصرف الأجنبي، إلى حد كبير عند 25 نقطة أساس يوم الجمعة، على الرغم من أن ذلك قد يتغير مع الدعوات المتزايدة لتشديد الرقابة من البنك المركزي.

وقال جون كيلدوف، الشريك في صندوق التحوط بشأن الطاقة في نيويورك، أجين كابيتال: «إذا كان هذا هو الحال، فسوف تميل توقعات الأسعار إلى الاتجاه الصعودي مرة أخرى، وستعاني الأصول ذات المخاطر، النفط بالتأكيد لم يخرج من الغابة».

وقال راسل هاردي، الرئيس التنفيذي في مجموعة فيتول، أكبر متداول نفط مستقل في العالم، قد تصل أسعار النفط إلى نطاق 90-100 دولار للبرميل في النصف الثاني من هذا العام حيث من المقرر أن يصل الطلب العالمي إلى مستويات قياسية وسط نقص المعروض، وفقًا لهاردي، سيرتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا في عام 2023 مقارنة بعام 2022 وسيصل إلى مستوى قياسي، مدفوعًا بقفزة في الطلب على الديزل والنافثا وغاز البترول المسال.

قال هاردي: «ليس لديك متسع كبير في جانب العرض هو الواقع، لذا فإن احتمالية الارتفاع موجودة بالتأكيد». وأشار إلى إنه من المتوقع أن تأتي ذروة الطلب على النفط في نهاية هذا العقد وسط مشاريع إزالة الكربون المتسارعة، لكن الاستثمار في المعروض النفطي لا يزال مطلوبًا.

كما تتوقع شركة بايونير للموارد الطبيعية الرائدة في صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة 100 دولار للبرميل بحلول نهاية العام، في حين أن بعض البنوك غير مقتنعة بأن الأسعار ستصل إلى ثلاثة أرقام في عام 2023. وقال سكوت شيفيلد، الرئيس التنفيذي لشركة بايونير، في وقت سابق من هذا الشهر، مع الارتفاع الكبير في الطلب الصيني، فإن أسعار خام برنت «ستكسر 90 دولارًا هذا الصيف وترتفع مرة أخرى إلى 100 دولار في وقت ما في النصف الثاني من العام».

في حين قال جيه بي مورجان هذا الشهر إنه من غير المتوقع أن تصل أسعار خام برنت إلى 100 دولار للبرميل في عام 2023 ما لم يزعج حدث جيوسياسي كبير الأسواق مرة أخرى. من المتوقع أن يتعافى إنتاج النفط الخام الروسي بحلول يونيو، في حين أن مستويات الأسعار المرتفعة ستمنع الولايات المتحدة من

إعادة شراء الخام لإعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي، وفقًا لبنك وول ستريت.

من جانبه، ما زال بنك جولدمان ساكس يتوقع أن يصل سعر خام برنت إلى 100 دولار للبرميل هذا العام، ولكن فقط في ديسمبر، مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 100 دولار للنفط بحلول منتصف عام 2023.

في وقت سابق من هذا الشهر، خفض بنك جولدمان ساكس متوسط سعر برنت إلى 92 دولارًا للبرميل هذا العام من 98 دولارًا. على الرغم من انخفاض توقعات أسعار النفط، لا يزال بنك جولدمان ساكس أحد أكثر بنوك وول ستريت صعودًا على النفط الخام والسلع بشكل عام. ولا يزال جولدمان يعتقد أن هناك دورة خارقة جديدة في طور التكوين.

شركات النفط في العالم تفشل في تقليص حرق الغاز في عملياتها

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

على الرغم من الوعود الجريئة من العديد من شركات النفط والغاز في العالم، فشل العديد منها في تقليل حرق الغاز الطبيعي في العام 2022، مع تزايد الضغط من المنظمات البيئية والحكومات لتقليل انبعاثات الكربون، تحاول تلك الشركات أن تكون في وضع أفضل في العام 2023.

كانت وكالة الطاقة الدولية واضحة في تحذيراتها حول كيفية تأثير حرق الغاز على تغير المناخ إذا لم تتخذ خطوات عاجلة لكبحه، فضلاً عن التأثير السلبي للميثان من الغاز المشتعل على صحة الناس، بينما تقود بعض الشركات مثل عملاقة الطاقة، شركة أرامكو السعودية، الطريق في الحد من حرق الغاز الناتج عن عمليات النفط.

وذكرت أويل برايس أنه في العام 2021، مع انتعاش الطلب على النفط والغاز إلى مستويات ما قبل الجائحة، زاد حرق الغاز بنحو 1 في المئة، مع احتراق 143 مليار متر مكعب تقريبًا من الغاز في جميع أنحاء العالم، هذا يعادل تقريبًا إجمالي كمية الغاز المستوردة إلى ألمانيا وفرنسا وهولندا مجتمعة.

وهذا يعادل أيضًا حوالي 270 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون وحوالي 8 ملايين طن من الميثان يتم إطلاقه في الغلاف الجوي، والجناة الرئيسيون بعد أن أطلقوا نصف الغاز المشتعل على مستوى العالم، هم روسيا والعراق وإيران والولايات المتحدة والجزائر.

في سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية بحلول العام 2050، ستتوقف جميع عمليات حرق الغاز غير الطارئة بحلول العام 2030، مما يقلل من نسبة الاحتراق بنحو 90 في المئة، بالإضافة إلى المخاوف بشأن تغير المناخ، أثار الخبراء المزيد من المخاوف الصحية حول الاحتراق في السنوات الأخيرة.

كشفت دراسة حديثة عن إطلاق غاز الميثان في الغلاف الجوي من خلال احتراق الغاز أكثر مما كان يُعتقد في الأصل، كشفت الأبحاث التي أجرتها جامعة ميشيغان أن العملية الحالية لحرق الغاز أقل فاعلية مما هو متوقع، مما يعني أنه يتم إطلاق ما يصل إلى خمسة أضعاف الميثان في الهواء.

تفترض صناعة الطاقة والمنظمون أن التوهجات تضاء باستمرار، مما يعني أنها تحرق 98 ٪ من غاز الميثان، ومع ذلك، تشير الدراسات الحديثة إلى أن العديد من العمليات تحتوي على مشاعل غير مضاءة بين 3 في المئة و5 في المئة من الوقت، وعندما تكون مضاءة، يعمل الكثير بكفاءة منخفضة. وهذا يخفض متوسط معدل كفاءة الحرق الفعال إلى حوالي 91 بالمئة.

هناك حاجة إلى لوائح أكثر صرامة إذا كانت الولايات المتحدة تأمل في تحقيق أهدافها المناخية. وصرح جون غولدستين، كبير مديري الشؤون التنظيمية والتشريعية في إي دي أف بالولايات المتحدة: «تضيف هذه الدراسة إلى المجموعة المتنامية من الأبحاث التي تخبرنا أن صناعة النفط والغاز بها مشكلة احتراق». وأضاف غولدستين، «يجب على وكالة حماية البيئة ومكتب إدارة الأراضي تنفيذ الحلول التي يمكن أن تساعد في إنهاء ممارسة الحرق الروتيني».

في حوض بيرميان للنفط الصخري، في أواخر العام 2022، توقعت شركة رايستاد اينرجي أن المشغلين على استعداد لزيادة كمية حرق الغاز بسبب نقص القدرة على شحنه في مكان آخر. تم تنشيط العمليات في حوض برميان خلال العام الماضي بفضل مسعى الرئيس بايدن لتسليم المزيد من الخام الوطني، في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا والعقوبات اللاحقة على الطاقة الروسية.

سرعان ما أصبحت خطوط الأنابيب مشبعة، ولم تكتمل بعد العديد من توسعات خطوط الأنابيب. ترك هذا المنتجين يواجهون إنذارًا نهائيًا بزيادة كمية الغاز المشتعل من العمليات أو تقليل إنتاج الخام - وهو أمر ضروري لضمان أمن الطاقة في أمريكا. على الرغم من المخاوف من زيادة الحرق، فقد تمكن المشغلون حتى الآن من تقليص خطط الحرق، ولكن مع زيادة الإنتاج الوطني في العام 2023، فهذه مشكلة سيستمر المنتجون في مواجهتها.

فـي الأشـهر الأخيـرة، كانـت هناك دعوات أكثر لتشـديد اللوائح وفرض حظر سـابق على حرق الغاز بسـبب مخاوف من أن شركات النفط والغاز لا تفعل ما يكفي للحد من حرق الغاز. في فبراير، كتب الديمقراطيون في الكونغرس رسالة يطلبون فيها من وكالة حماية البيئة تعزيز اقتراحها لتنظيم انبعاثات غاز الميثان من حـرق الغـاز. ووقـع الخطـاب العام 76 نائبا. وكان الهجوم على شـركات النفط والغاز لأنها لم تفعل ما يكفي لخفض انبعاثات الميثان بما يتماشـى مع الأهداف المناخية.

نص الخطاب على أنه «في حين أن الاقتراح التكميلي يتخذ بعض الخطوات المهمة للحد من التلوث الناجم عـن حـرق الغـاز الروتيني في آبار النفط، فـإن الإجراءات الوقائية الأكثر صرامة ضد هذه الممارسـة الضارة أمر بالغ الأهمية لتقليل التلوث وحماية الصحة».

لكن الأمر ليس كله محبطًا، حيث يبدو أن بعض الشركات تبذل جهودًا كبيرة للحد من ممارسات حرق الغاز. في يناير، أعلنت شركة إكسون أنها أوقفت جميع عمليات حرق الغاز الروتينية من الإنتاج في حوض الصخر الزيتي الرئيسي في أمريكا وستدعم الدعوة إلى لوائح أكثر صرامة بشأن حرق منافسيها.

وصـرح مـات كولسـار، كبير علماء البيئة في شـركة إكسـون، أن «هـذا يوازن حجم الملعـب.» وأضاف «نحن بحاجـة إلـى لوائـح قويـة، لذلـك لا يهم من يملك المنشـأة» أو مكان عملهم في جميـع أنحاء العالم.

ومع ذلك، تعرضت شركة إكسون مؤخرًا لانتقادات شديدة لفشلها في الإبلاغ مبدئيًا عن إطلاق غاز الميثان عالي القوة في حوض بيرميان في فبراير، والذي انتهك قواعد الدولة. بعد أن أصبحت صور الأقمار الصناعية الجديدة متاحة، والتي تُظهر تركيزات الميثان العالية في المنطقة، كان على إكسون أن تقر علنًا بخطئها في الإبلاغ.

وعلى الرغم من الوعود الكبيرة من شركات النفط والغاز الكبرى، يبدو أن العديد منهم يكررون الأخطاء في ممارساتهم في حرق الغاز ويفشلون في التصرف بما يتماشى مع الأهداف المناخية، على الرغم من وجود بعض الخطوات الإيجابية في الجهود المبذولة للحد من حرق الغاز، من شركات مثل إكسـون، فإن الإخفاق فـي الإبـلاغ بدقـة عن الانبعاثات جعل دعاة حماية البيئـة قلقين بطبيعة الحال من تفانيهم في تعهداتهم

المتعلقة بالمناخ. وهذا يعني أنه من غير المرجح أن تفي الولايات المتحدة بهدف وكالة الطاقة الدولية لعام 2030 لإنهاء جميع عمليات الإحراق غير الطارئة ما لم يتم وضع لوائح أكثر صرامة لشركات النفط والغاز.

وتتزعم شركة أرامكو السعودية المشهد العالمي في الممارسات المبتكرة لمستويات شبه صفرية لانبعاثات غاز الميثان وممارسات حرق الغاز في الشعلات، وهي تضطلع بدور ريادي لتحقيق صافي انبعاث صفري بحلول العام 2050، وخفض انبعاثات غاز الميثان إلى نسبة تقارب الصفر والتخلص من الحرق التقليدي للغاز في الشعلات نهائياً بحلول 2030.

وترتكز استراتيجية صافي انبعاث صفري بحلول العام 2050 على مقومات من بينها الاستدامة كأحد مقومات استراتيجية أرامكو السعودية. وخفض كثافة الانبعاثات الكربونية الناتجة عن قطاع التنقيب والإنتاج بنسبة 15 ٪ بحلول العام 2035. إضافة إلى خفض 52 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في النطاقين الأول والثاني من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بحلول العام 2035. وتشمل هذه المقومات: مصادر الطاقة المتجددة، ومعايير كفاءة الطاقة، واستخلاص الكربون واستخدامه وتخزينه، والحد من حرق الميثان والغاز في الشعلات، والحلول الطبيعية الموازنة.

صادرات النفط الأميركية ترتفع رغم عدم تزايد الإنتاج

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

زادت صادرات النفط الخام من الولايات المتحدة منذ غزو روسيا لأوكرانيا العام الماضي، وتحولت أوروبا إلى أكبر مشترٍ للخام الأميركي، وعندما انخفضت أسعار النفط بدأت شركات النفط الأميركية في الحد من الإنتاج، وظل إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة عند 12.3 مليون برميل يوميًا في فبراير، وفقًا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية.

ومع ذلك، فإن الصادرات القياسية من النفط الخام الأميركي أبقت الزيادة أقل مما كانت عليه في الأسابيع الأخيرة، حيث ارتفعت الشحنات إلى 5.6 ملايين برميل يوميًا الأسبوع الماضي، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة بينما قلّت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة عن 700 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

ومع النضوب الطبيعي تزداد تكلفة الحفر، وتضاف إلى التكاليف المرتفعة بالفعل للمعدات والخدمات والمواد الناتجة عن الاتجاهات التضخمية العالمية هذه بدورها مدفوعة بسياسات البنك المركزي التي من غير المرجح أن تتغير في أي وقت قريب في الولايات المتحدة، على وجه التحديد كما أشار بنك الاحتياطي الفيدرالي في اجتماعه الأخير.

لذلك تواجه الصناعة استنزافًا طبيعيًا من ناحية وتكاليف أعلى من ناحية أخرى، بينما يحارب بنك الاحتياطي الفيدرالي التضخم عن طريق زيادة تكاليف الاقتراض، وفي الوقت نفسه تقدم الحكومة الفيدرالية حوافز بمليارات الدولارات لمصادر الطاقة البديلة حتى مع اعتراف الرئيس بايدن بأن النفط والغاز سيظلان ضروريين لعقود قادمة.

لسنوات استثمر المنقبون الأميركيون كل أموالهم في عمليات الحفر أكثر من أي وقت مضى، وحوّل هذا الولايات المتحدة إلى أكبر منتج للنفط الخام في العالم، لكنه حوّل أيضًا الكثير من الشركات إلى شركات

يتة عندما تراجعت أسعار النفط بين عامي 2014 و2016.

وأظهرت مراجعة للبيانات التحليلية من قبل وول ستريت جورنال قبل عام أن العديد من الشركات في رقعة الصخر الصخري لديها أقل من 10 سنوات من الحفر التي تُركت غير مستغلة، وتمتلك الشركات الأصغر حجمًا أعلى مخزون حفر يتراوح ما بين ثلاث إلى سبع سنوات، من المنطقي عدم التسرع في استنزاف هذا المخزون.

ستنفق شركات النفط الصخري في الولايات المتحدة 46 في المئة هذا العام أكثر مما أنفقته في عام 2022، في العام الماضي كان الإنفاق أعلى بنسبة 30 في المئة عن العام السابق، ومع ذلك فقد أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج بنسبة 4 في المئة فقط، يبدو أن هذا العام يتشكل بطريقة مماثلة، حيث أدى التضخم إلى ارتفاع النفقات، وفوق كل ذلك، لا تحقق الآبار دائمًا الإنتاجية المتوقعة.

سيظل الطلب على الخام الأميركي في جميع الاحتمالات قويًا، خاصة في أوروبا، ومن غير الواضح ما إذا كان هذا قد يشهد ارتفاعًا في الأسعار مماثلًا لأسعار الغاز الطبيعي التي شهدت العام الماضي، مع ذلك فإن سوق النفط الدولي أكثر نضجًا من سوق الغاز الطبيعي المسال، مع وجود منافسة أكبر بكثير بين البائعين والتي من شأنها أن توفر نظريًا نوعًا من غطاء على الأسعار.

ومع مواجهة إنتاج النفط الصخري لرياح معاكسة، استعادت أوبك مكانتها كمنتج متأرجح في العالم. لقد ولت أيام النمو الهائل في إنتاج النفط الصخري الأميركي، يتزايد إنتاج النفط الأميركي، ولكن بوتيرة أبطأ بكثير مما كان عليه قبل انهيار عام 2020، وبمعدلات أقل مما كان متوقعًا قبل بضعة أشهر.

تزامنت الأولويات الجديدة لقطاع النفط الصخري - الانضباط الرأسمالي والتركيز على عوائد المساهمين وسداد الديون - مع قيود سلسلة التوريد وتضخم التكلفة لخفض نمو إنتاج النفط في الولايات المتحدة، في حين أن الإشارات المختلطة من إدارة بايدن إلى صناعة النفط والغاز الأميركية، مع إلقاء اللوم المتكرر على القطاع بسبب ارتفاع أسعار البنزين، والتهديد بمزيد من الضرائب مؤخرًا، لا تحفز المنتجين الأميركيين أيضًا.

الإنفاق على التنقيب

ويتردد الكثيرون في الالتزام بإنفاق المزيد على التنقيب عندما لا تكون هناك أي رؤية متوسطة إلى طويلة المدى لكيفية استخدام موارد النفط والغاز الأميركية لتعزيز أمن الطاقة في أميركا ومساعدة الحلفاء الغربيين الذين يعتمدون على الواردات.

ويعتقد أن متوسط إنتاج النفط الخام الأميركي سيبلغ 13 مليون برميل في اليوم على مدى السنوات القليلة المقبلة حيث سيستقر، حيث يضغط المستثمرون على شركات النفط الأميركية للتركيز على إعادة الأموال إلى المساهمين بدلاً من الاستثمار في استراتيجيات النمو القوية.

إلى ذلك يقول المحللون: إن الانخفاض في الطلب على البنزين هو تغيير ملحوظ ودائم وقد يكون الانخفاض في استهلاك البنزين في الولايات المتحدة ذو اتجاهًا باقيا.

وأشار آندي ليبو، من ليبو أويل إلى أن الطلب بلغ ذروته بين عامي 2017 و2019 عند ما يزيد قليلاً على 9.3 ملايين برميل يوميًا، وفقًا لبيانات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

وأثرت عمليات الإغلاق خلال الوباء على الطلب في عامي 2020 و2021، ومع ذلك انخفض مستوى 2022 بنسبة 0.5 ٪ عن العام السابق، إن مؤشرات الطلب على البنزين في العام 2023 تتخلف حتى الآن عن العام 2022.

وقال إد مورس، رئيس أبحاث السلع العالمية في سيتي بانك، «هذا هو الحال جزئيًا بسبب التقاعد المبكر، إنها أيضًا الحالة بسبب تغيير عادات العمل في عدد الأيام التي يذهب فيها الناس إلى عمل»، كثير من العمال الذين اعتادوا التنقل خمسة أيام في الأسبوع يقودون سيارات أقل الآن، كما أثر الارتفاع النيزكي في تكاليف الطاقة في عام 2022 على الطلب حيث قفزت أسعار البنزين إلى ما بعد 5 دولارات للغالون العام الماضي.

وقال ليبو: «لم يقتصر تأثير العمل عن بُعد على عادات القيادة لدى الأميركيين فحسب، بل أدى ارتفاع تكلفة البنزين إلى تقليل قيادة المستهلك قليلاً. إلى جانب زيادة توافر مبيعات السيارات الكهربائية على حساب السيارات التي تعمل بالبنزين، وأتوقع أن يستمر الطلب على البنزين في الانخفاض بنحو 1 ٪ سنويًا على مدى السنوات القليلة المقبلة».

كما أن الطلب على الديزل منخفض أيضًا، وقد يُعزى ذلك إلى أن الشاحنات أصبحت أكثر اخضرارًا إلى جانب انخفاض عمليات التسليم وانخفاض أحجام الموانئ التجارية. بينما يعتبر استخدام البنزين موسميًا، ومن المتوقع في الربيع والصيف أن يرى السائقون ارتفاع الأسعار فوق مستوياتهم الحالية البالغة 3.36 دولارات للغالون الواحد.

استثمارات كبيرة لدول الخليج بمصادر الطاقة المتجددة في العقد الحالي

الرياض

بالرغم من اعتماد دول الخليج على قطاع النفط والغاز، فقد أعلنت هذه الدول عن أهداف جديدة للطاقة النظيفة أو جددت التزامها باتفاق باريس للمناخ في العامين الماضيين. وكأحد أكبر المصادر للانبعاثات الكربونية، يحظى قطاع الطاقة باهتمام كبير في معظم الخطط الوطنية لإزالة الكربون. وتتوقع وكالة «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية» أن تشهد دول الخليج استثمارات كبيرة في مصادر الطاقة المتجددة خلال العقد الحالي. يواصل أكبر اقتصادين في منطقة الخليج - الإمارات والسعودية - قيادة الجهود المتعلقة بالمناخ في المنطقة. كما في نهاية عام 2021، كان حوالي 90 ٪ من القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة المركبة في المنطقة في هذين البلدين، حيث مثلت القدرة الإنتاجية للإمارات لوحدها 77 ٪. كما التزمت دول الخليج بتحديث الأهداف كجزء من الجهود المُحدثة للوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري. على الرغم من أن استراتيجيات صافي الانبعاثات الصفري تشمل مبادرات أخرى، تركز وكالة «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية» في هذا التقرير على قطاع الطاقة المتجددة في دول الخليج. أعلنت حكومتا المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة عن عزمهما على مواصلة الاستثمار في هذا المجال. نعتقد أن خطط إنشاء قطاع للطاقة المتجددة يمكن أن تساعدهما في جهودهما لتحقيق أهدافهما المناخية. وتولت الكيانات المرتبطة بالحكومة زمام المبادرة في شراء هذه الأصول، ودعت المطورين المحليين والدوليين لتقديم عطاءات للمناقصات. يقوم معظم المطورين بعد ذلك بتمويل الأصول على أساس عدم الاستفادة من حق الرجوع، مما يعني استخدام ديون بنوك تجارية كبيرة. ومع ذلك، فقد أنشأت كل من الإمارات والسعودية أطر شراكة بين القطاعين العام والخاص، مما يجعل تمويل المشاريع ذاتها خياراً واضحاً. مع تقدم تحول الطاقة في المنطقة، نتوقع أن نشهد لجوء المزيد من المشاريع لأسواق رأس المال للحصول على تمويل، بما في ذلك تزايد في أعداد مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية. وفي محفظتنا العالمية لمشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية المصنفة، تتضمن تقييماتنا للجودة الائتمانية الرئيسية، التوقيت والميزانية المخصصة للصيانة والتوافر والإدارة الجيدة لتراجع أداء الألواح الشمسية. ويتطلب اتفاق باريس للمناخ من جميع الموقعين عليه تحديد الأهداف والحفاظ عليها، والمعروفة باسم

المساهمات المحددة وطنياً، أعلنت كل حكومات المنطقة، بالرغم من اختلاف ظروفها، عن أهدافها لصافي الانبعاثات الصفري، وتتطلع هذه الدول لنشر الطاقة المتجددة للوفاء بالتزامات المناخ في مساهماتها المحددة وطنياً. يعد قطاع الطاقة مصدراً رئيساً للانبعاثات. تعد الإمارات والسعودية - المسؤولتان عن معظم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في منطقة الخليج، بالأرقام المطلقة - الأكثر استثماراً في مصادر الطاقة المتجددة في منطقة الخليج. وحكومتا البلدين من بين العديد من الحكومات التي أعلنت عن أهدافها لصافي الانبعاثات الصفري ووضعت خارطة طريق لتحقيق ذلك.

سيناريوهات العمل المعتاد

حددت العديد من الدول، بمن فيها دول الخليج، مساهماتها المحددة وطنياً من خلال الإشارة إلى سيناريو العمل المعتاد. هذا سيناريو أساسي غير واقعي قائم على الانبعاثات التي يُتوقع حدوثها إذا لم يتم اتخاذ خطوات للتخفيف من تغير المناخ منذ سنة الأساس، بما في ذلك تأثير النمو الاقتصادي على الانبعاثات. وهذا يعني أن الانبعاثات في بعض البلدان قد تستمر في الزيادة على المدى القصير، بالأرقام المطلقة، ولكنها انخفضت مقارنة بالسيناريو الذي لم توضع فيه سياسة لاتخاذ أي إجراءات. في عام 2022، رفعت الإمارات، في إطار مساهمتها المحددة وطنياً الثانية، هدفها لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى 31 ٪ بحلول عام 2030، مقارنة بسيناريو العمل المعتاد الخاص بها. كان التزامها السابق هو تخفيض الانبعاثات بنسبة 23.5 ٪ مقارنةً بمستوى سيناريو العمل المعتاد. وفي إطار مساهماتها المحددة وطنياً الجديدة، وستحد الإمارات من انبعاثاتها في عام 2030 إلى 208 ملايين طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (CO2E)، مقارنةً بـ 301.2 مليون طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتوقعة بموجب سيناريو العمل المعتاد الخاص بها. وتنص استراتيجية الطاقة المتجددة لدولة الإمارات 2050 على أن إزالة الكربون من قطاع الطاقة يمثل أولوية رئيسة. لا تُدرج منظمات مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) الطاقة النووية في مجموعات بياناتها حول الطاقة المتجددة. في المقابل، تُدرج دولة الإمارات الطاقة النووية والمتجددة في تعريفها «للطاقة النظيفة». تسعى دولة الإمارات إلى أن تبلغ نسبة تزويد الطاقة النظيفة 30 ٪ من مزيج الطاقة بحلول عام 2030، و50 ٪ بحلول عام 2050.

في عام 2021، أعلنت المملكة العربية السعودية عن تحديث لمساهمتها المحددة وطنياً. وتعتزم المملكة

الآن خفض وتجنب وإزالة الانبعاثات السنوية بمقدار 278 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030. تستخدم المساهمة المحددة وطنياً سنة 2019 كسنة أساس. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى المملكة إلى توليد حوالي 50 ٪ من طاقتها من مصادر متجددة بحلول عام 2030. كما حددت المملكة هدفها لصافي الانبعاثات الصفري لعام 2060. وحتى الآن، استخدمت دول الخليج الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة أكثر من أي تقنية أخرى للطاقة المتجددة. وكان 97 ٪ من القدرة الإنتاجية المركبة للطاقة المتجددة في دول الخليج مرتبطة بالطاقة الشمسية. وترى الوكالة بأن مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية، مع عقود بأسعار شراء متفق عليها، أكثر قابلية للتنبؤ وتحمل مخاطر تشغيلية أقل من محطات توليد الطاقة الأخرى، وذلك لأن احتياجاتها للصيانة بسيطة نسبياً والتقنية ليست معقدة. تكمن المشكلة الرئيسة في أن أصول الطاقة الشمسية الكهروضوئية تولد تياراً مباشراً، ومن ثم يتم تحويله إلى تيار متناوب للتوصيل البيني بشبكة المرافق باستخدام المحولات. إن عمر المحول أقصر من العمر الإنتاجي للأصول الكهروضوئية البالغ 25 عاماً. لذلك تتطلب الأصول الكهروضوئية ميزانية تشغيلية كافية لاستبدال وتجديد قطع الغيار. يعد استبدال المحولات أكبر مصروفات الصيانة الرئيسة لمشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية. نعتبر توقيت تنفيذ السياسة عنصراً مهماً في تحليلنا، بالإضافة إلى ذلك، نأخذ بعين الاعتبار تراجع أداء الألواح الشمسية في توقعاتنا. تتضمن افتراضات الأداء الخاصة بنا انخفاضاً خطياً في إنتاج الطاقة الشمسية على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن الشركات المصنعة للألواح الشمسية لديها الآن سجلات أداء طويلة الأمد. أظهرت معظم مشاريع الطاقة الكهروضوئية المصنفة عبر محفظتنا العالمية، مستويات توافر أعلى من 99 ٪. إن مخاطر التوقف محدودة والتوليد السنوي للطاقة يتماشى بشكل عام مع مستوى P90 لمدة عام واحد الذي نفترضه في السيناريو الأساسي لدينا (المستوى P90 لعام واحد هو تقدير للطاقة المولدة: كميات إنتاج الطاقة على الأقل في 90 ٪ من أيام العام). وتوقفت العديد من مشاريع الطاقة الشمسية في السنوات الأخيرة بسبب التكلفة وصعوبة الحصول على الألواح الكهروضوئية خلال العامين الماضيين. يتم تصنيع معظم الألواح الشمسية في الصين. تسببت قيود جائحة كوفيد - 19 في إغلاق العديد من المصانع في البر الرئيسي الصيني، وفي الوقت نفسه، أدت المشكلات اللوجستية في جميع أنحاء العالم إلى ارتفاع تكاليف النقل، وبالتالي ارتفعت أسعار الألواح. بما أنه أصبح من السهل الحصول على البولي سيليكون والرقاقات، بدأنا نشهد تراجعاً في الأسعار، كما في يناير 2023، عادت أسعار الألواح الشمسية إلى مستويات ما قبل الجائحة. من وجهة نظرنا، إن الحصول على الألواح الشمسية بتكلفة معقولة مطلب ضروري للمشترين الذين يحققون النمو الذي يتوقعونه في الطاقة المتجددة.

سوق النفط .. التجار يوازنون بين رفع الفائدة وتوقعات ارتفاع استهلاك الخام

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

عززت الآمال بتحقيق نمو قوي في الطلب على الوقود في الصين مكاسب سوق النفط الخام للأسبوع الثاني على التوالي، إذ ارتفع خام غرب تكساس الوسيط 4.4 في المائة، كما صعد خام برنت 3.6 في المائة.

وذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي، أن خام برنت القياسي العالمي ارتفع للأسبوع الثاني على التوالي، ليحصل على دفعة من معنويات المخاطرة الأوسع التي دعمت المكاسب في ختام الأسبوع الماضي، ما رفع برنت وغرب تكساس الوسيط إلى أعلى مستوياتهما في أكثر من أسبوعين.

ونقل التقرير عن بنك جي بي مورجان تأكيده على أن أسعار النفط تكافح للخروج من نطاق تذبذب بنحو عشرة دولارات هذا العام، حيث يزن التجار رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي مقابل توقعات ارتفاع استهلاك النفط الخام من الصين.

وأضاف أنه تم النظر إلى سلسلة من البيانات الاقتصادية الصادرة في الأسبوع الماضي في الولايات المتحدة، وهي أكبر مستورد للخام في العالم، وذلك كدليل على حدوث انتعاش، ما أدى إلى تحقيق مكاسب بأكثر من دولارين في ختام تعاملات الأسبوع.

وذكر أن أسعار النفط خطت طريقها إلى أعلى مستوى لها في أسبوعين في ختام الأسبوع الماضي مع استمرار السوق في تقييم تأثير بداية خفض إنتاج روسيا بنحو 500 ألف برميل يوميا ابتداء من آذار (مارس) الجاري، فضلا عن البيانات الاقتصادية المختلطة والمخاوف المستمرة بشأن التضخم واستجابة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

وعد أن شهية الصين الجديدة للواردات أضافت بعض المشاعر الصعودية إلى السوق، مشيرا إلى انتعاش الأسعار ببطء، حيث تتطلع إلى الاستقرار على ارتفاع أسبوع بعد أسبوع.

وشباط (فبراير) الماضي يمثل الشهر الرابع على التوالي من انخفاض أسعار النفط بسبب الطقس الأكثر دفئا من المعتاد في الولايات المتحدة وأوروبا ومخاوف التضخم التي أضرت بأسعار الأسهم مع ارتفاع الدولار.

وأبرز التقرير أن المخزونات التجارية ارتفعت الأسبوع الماضي بمقدار 1.17 مليون برميل إلى ما مجموعه 480 مليون برميل، وهو أعلى مستوى في 21 شهرا وارتفع إلى 9 في المائة فوق متوسط الخمسة أعوام لهذا الوقت من العام، مشيرا إلى استعداد الصين لتسجيل فورة في شراء النفط، حيث يزداد شحن النفط من ساحل الخليج الأمريكي إلى الصين، كما تشتري أيضا كميات كبيرة من أبوظبي وروسيا، حيث يبدو أن انتعاش الصين من عمليات الإغلاق المرتبطة بالجائحة جاء سريعا.

وأوضح أن العقوبات المفروضة على روسيا لم توقف قدرتها على تصدير خام الأورال، حيث لا تزال الهند والصين تقودان مشتريات قوية، حيث تستفيدان من سقف السعر لشراء براميل مخفضة السعر، لافتا إلى أن الصادرات الروسية جاءت في فبراير مطابقة لصادرات كانون الأول (ديسمبر) قبل بدء العقوبات وسقف الأسعار.

وأوضح التقرير أن شركات الطاقة الأمريكية ستنفق نحو 1.4 مليار دولار هذا العام أكثر من العام الماضي، لكن إنتاجها النفطي سيرتفع بنحو 3 في المائة فقط في 2023، لافتا إلى بيانات «بايونير ناتشورال ريسورسز»، التي تشير إلى أن الشركات الأمريكية ستزيد ميزانيتها بنحو مليار دولار، لكن إنتاجها سيزيد بنسبة أقل.

وسلط التقرير الضوء على انخفاض مؤشر الدولار، حيث قام المستثمرون بتحويل مخاطرهم مرة أخرى إلى الأسهم والسلع، حيث يعد انخفاض الدولار من العوامل الداعمة لأسعار النفط، مضيفا أن الارتفاع الأسبوعي في مخزونات النفط الخام الأمريكية جاء أقل من المتوقع وأقل مرات عدة عن نمو الأسبوع السابق.

ونبه إلى أن العودة السريعة للنشاط الاقتصادي الصيني، التي أدت إلى زيادة سريعة في الطلب على النفط الخام لم تنجح في دفع الأسعار إلى ما فوق 80 دولارا، موضحا أن التجار يبحثون عن التحقق من الزيادة الكبيرة في واردات الصين من النفط قبل افتراض عودة السوق الصاعدة للنفط الخام.

من جانبه، أوضح تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي، أن السوق النفطية تصارع مخاوف التضخم وارتفاع المخزونات مقابل التفاؤل بشأن تعافي الاقتصاد الصيني، لافتا إلى أن الانتعاش الاقتصادي كان هو العامل الصعودي الرئيس لأسعار النفط الخام في ختام الأسبوع الماضي بعد أن ارتفع مؤشر مديري المشتريات في البلاد إلى أعلى قراءة منذ نيسان (أبريل) 2012.

كما أنها أيضا علامة على عودة النشاط الصناعي إلى الحياة مع تعزيز المضاربين على ارتفاع أسعار النفط في الصين أسواق النفط إلى درجة أن معنوياتهم طغت على مخاوف التضخم المتزايدة في الاتحاد الأوروبي وعلى ارتفاع المخزونات الأمريكية.

وأشار التقرير إلى سعي وزارة الطاقة الأمريكية إلى البدء في شراء النفط لإعادة ملء الاحتياطيات البترولية الاستراتيجية جزئيا، التي استنفدت بسبب عدد من الإصدارات خلال العامين الماضي والجاري، حيث يشير كبار المسؤولين إلى أن الولايات المتحدة قد تشتري 40-60 مليون برميل خلال العام المقبل اعتمادا على ظروف السوق.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط الخام في نهاية تعاملات الجمعة لتحقق مكاسب أسبوعية مع صعود خام برنت قرب 86 دولارا للبرميل. وعوض انتعاش نشاط المصانع في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، المخاوف المتزايدة بشأن ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية واحتمال زيادات في أسعار الفائدة في أوروبا.

في نهاية الجلسة، صعدت أسعار العقود الآجلة لخام برنت القياسي -تسليم أيار (مايو) -2023 بنسبة 1.3 في المائة لتصل إلى 85.83 دولار للبرميل. وارتفع سعر العقود الآجلة لخام غرب تكساس الأمريكي -تسليم نيسان (أبريل) -2023 بنسبة 1.9 في المائة إلى 79.68 دولار للبرميل.

ونما نشاط التصنيع في الصين، الشهر الماضي، بأسرع وتيرة منذ أكثر من عقد، ما يعزز التوقعات بانتعاش تفكيك الوقود. ومن المقرر أن تسجل الواردات المنقولة بحرا من النفط الروسي مستوى قياسيا هذا الشهر.

وأدت التعليقات التي أدلى بها رافائيل بوستيك رئيس الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا - بأن الاحتياطي الفيدرالي يجب أن يلتزم بمعدل ربع نقطة «ثابت»، لتخفيف المخاوف في الولايات المتحدة - ساعدت على دعم أسعار النفط الخام الخميس حتى بعد بيانات البطالة القوية.

مع ذلك، لا تزال السوق حذرة من ارتفاع أسعار المستهلكين أسرع من المتوقع في فرنسا وإسبانيا وألمانيا، ما عزز التوقعات برفع أسعار الفائدة من قبل المصرف المركزي الأوروبي. وارتفع التضخم في منطقة اليورو إلى معدل سنوي أعلى من المتوقع عند 8.5 في المائة في فبراير، وفقا لتقدير أول من وكالة إحصاءات الاتحاد الأوروبي. كما أثر الأسبوع العاشر على التوالي من زيادة مخزونات النفط في الولايات المتحدة في السوق هذا الأسبوع، حسبما ذكرت «رويترز».

من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار 4 في الأسبوع الماضي، حيث انخفض إجمالي عدد الحفارات إلى 749 هذا الأسبوع - 99 منصة أعلى من عدد الحفارات هذه المرة في 2022 و326 منصة أقل من عدد الحفارات في بداية 2019 قبل انتشار الوباء.

وأشار تقرير شركة بيكر هيوز النفطي الأمريكي الأسبوعي إلى انخفاض الحفارات النفطية في الولايات المتحدة بمقدار 8 هذا الأسبوع إلى 592 بعد انخفاضها بمقدار 7 في الأسبوع السابق، كما ارتفع عدد الحفارات الغازية بمقدار 3 إلى 154 بينما ارتفعت عدد الحفارات المتنوعة بمقدار 1 إلى 3.

ولفت إلى انخفاض عدد الحفارات في حوض بيرميان بمقدار 4 وظلت الحفارات في إيجل فورد كما هي.

وأوضح أن إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة لم يشهد أي تغيير عند 12.3 مليون برميل يوميا للأسبوع الرابع على التوالي للأسبوع المنتهي في 24 فبراير، وذلك وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية، بينما زادت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة 700 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

ذوبان متسارع للجليد القطبي يهدد المناخ والاستقرار العالمي

بيروت: عبد الهادي نجّار

الشرق الأوسط

يواصل الجليد البحري في القطبين الشمالي والجنوبي تحطيم الأرقام القياسية في تقلُّص رقعته. ومنذ بدء مراقبة جليد القطبين عن طريق الأقمار الاصطناعية، قبل أكثر من 40 عاماً، تُشير الصور الفضائية إلى تراجع مستمر ومتسارع في مساحة الجليد القطبي، اعتباراً من عام 2015. ويؤثّر ذوبان جليد القطبين على النظام المناخي العالمي، ويزيد من مخاطر تآكل الأراضي الساحلية، ويعزز الصراع بين الدول على الممرات المائية والموارد الطبيعية.

من جبال الجليد إلى المحيطات

يُشكّل الغطاء الجليدي في غرينلاند والقطب الشمالي والصفائح الجليدية في القطب الجنوبي ما مجموعه 99 في المائة من المياه العذبة في العالم. وفي حال ذوبان كميات الجليد هذه سيرتفع منسوب المحيطات عشرات الأمتار لتغمر المناطق المنخفضة، وتعيد رسم خطوط السواحل على كوكب الأرض.

وتُظهِر الدلائل التاريخية المتزايدة من الماضي الجيولوجي للأرض إمكانية ذوبان الصفيحتين الجليديتين كلتيهما بسرعة عند تغيُّر حرارة الكوكب لسبب أو لآخر. ويكون هذا الذوبان، عند نقاط تحوّل محددة، طاغياً لا رجعة عنه. ويختلف الوصول إلى هذه العتبات بشكل كبير بين القطبين، نتيجةً للتباينات الكبيرة في الغلاف الجوي والتيارات المحيطة بكل قطب، فضلاً عن بنية الطبقتين الجليديتين وحجمهما.

وعلى عكس القطب الشمالي، حيث يتبع معدّل فقدان الجليد البحري مساراً تنازلياً ثابتاً إلى حدٍ ما مع تسارع تغيُّر المناخ، يتأرجح الجليد البحري في القطب الجنوبي زيادةً ونقصاناً مما يحول دون معرفة آلية استجابة القارة القطبية الجنوبية والمحيطات حولها للاحترار العالمي. ومع ذلك، يوجد تناقص إجمالي في

رقعة الجليد البحري في القطبين منذ بدء المراقبة عن طريق الأقمار الاصطناعية في عام 1979. ويبلغ معدّل تراجع الجليد 1 في المائة لكل 10 سنوات في القطب الجنوبي، في حين يصل إلى 12 في المائة في القطب الشمالي.

ويمكن اعتبار الصفيحتين الجليديتين جبالاً كبيرةً من الجليد تلتف فوق أرض قارّية (أنتاركتيكا) أو جزيرة عملاقة (غرينلاند). وفي الحالتين، يتحدر الجليد من هذه الجبال المتجمدة نحو البحار المحيطة عبر مئات من الأنهار الجليدية الضخمة.

وتكون المياه دافئةً بدرجة كافية في غرينلاند، بحيث تبدأ الأنهار الجليدية في الذوبان والتفكُّك. أما في القارة القطبية الجنوبية، حيث البحار أكثر برودة، فتدعم الأنهارَ الجليدية رفوف جليدية عائمة تساعد في كبح الجليد المتراكم خلفها، ما لم يبدأ ارتفاع حرارة الماء في خلخلة الرفوف ذاتها.

ويتعرّض القطبان لظاهرة تسمى «التضخيم القطبي» لتغيُّر المناخ بفعل ذوبان الجليد؛ فعندما يذوب الجليد بسبب ارتفاع درجات حرارة الغلاف الجوي والمحيطات، تزداد قتامة المياه أو الأرض الموجودة تحته، لتمتص المنطقة المكشوفة مزيداً من حرارة الشمس التي كان يعكسها الجليد الناصع البياض، ويؤدي ذلك إلى تسريع ذوبان الجليد.

الغطاء الجليدي في غرينلاند

خلال القرن الماضي، ارتفع مستوى سطح البحر بمقدار 20 سنتيمتراً نتيجة الاحترار العالمي، ومن المتوقع أن يؤدي ذوبان كامل الغطاء الجليدي في القطب الشمالي إلى رفع مستوى سطح البحر بنحو 8 أمتار. ورغم أن هذا السيناريو قد يستغرق ما لا يقل عن ألف عام، فإن السنوات القليلة الماضية تُشير إلى أن غرينلاند تمر فعلياً بتحوّل هائل قد تكون له عواقب وخيمة على كوكب الأرض.

فبين عامي 1992 و2018 ألقت غرينلاند ما يقرب من 4 تريليونات طن من الجليد المذاب في المحيطات، ويخشى باحثون في حال استمرار انبعاثات الكربون في الارتفاع أن يتجاوز ذوبان الجليد نقطة اللاعودة

خلال عقود. ويعزز بحث نشرته دورية «نيتشر كوميونيكيشنز» (Nature Communications) في فبراير (شباط) الماضي، هذه المخاوف، إذ تُظهِر محاكاة حاسوبية جديدة انعدام فرص تعافي رقعة الجليد في القطبين عندما يتجاوز الاحترار العالمي عتبة 1.8 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل النهضة الصناعية، وهو أمر قد يتحقق في غضون 35 سنة، وفق معدلات الانبعاثات الكربونية الحالية.

ويؤدي تراجع رقعة الجليد إلى امتصاص المحيط المتجمد الشمالي الطاقة، وإطلاق المزيد من الحرارة والرطوبة في الهواء، خصوصاً في فصل الخريف. ويمكن أن يؤثر هذا الجو الأكثر دفئاً ورطوبة على التيّار النفّاث، الذي يشكّل حزاماً من الرياح التي تدور حول الكرة الأرضية من الغرب إلى الشرق، ويجعله أكثر تموّجاً. وكلما زاد تموّج التيّار النفّاث نقصت سرعته، مما يساعد في تثبيت أنماط الطقس لفترة أطول. كما يمكن للتيّار النفّاث المتموّج أن يبث الهواء القطبي البارد في خطوط العرض الوسطى، والهواء الدافئ في المناطق القطبية.

وفي المحصلة، قد يتسبب ذوبان جليد في القطب الشمالي بموجات حر طويلة الأمد في المناطق الشمالية القريبة من القطب، وموجات باردة تمتد إلى المناطق القريبة من خط الاستواء، بالإضافة إلى فيضانات ناتجة عن الأمطار الغزيرة المستمرة، وحرائق للغابات عبر نصف الكرة الشمالي.

ومن ناحية أخرى، يؤدي ذوبان الجليد في القطب الشمالي إلى تآكل الشواطئ والمتحدرات البحرية في الدائرة القطبية على نحو أسرع، وهي أراضٍ ذات تربة متجمدة تُعرف بالتربة الصقيعية. ويعمل الجليد البحري كغلاف من البلاستيك الذي يغطي طبقاً من الحساء ويخفف من تأثير تموّجه، ومع ذوبان الجليد البحري يزداد أثر الأمواج، مما يجعل سواحل القطب الشمالي حسّاسة للتعرية بفعل الحت البحري والحراري.

ويشهد فصل الخريف أكبر انحسار لرقعة الجليد، وهو يصادف أيضاً هبوب أقوى العواصف. وبوجود مساحات كبيرة من المياه المفتوحة، يمكن للعواصف الكبيرة أن تلحق أضراراً واسعةً وتساهم في تآكل السواحل وفقدان الموائل الأرضية. وكان إعصار، خلال شهر سبتمبر (أيلول) الماضي، تسبب في عمليات إجلاء على الساحل الغربي لألاسكا، ونتجت عنه خسائر كبير في المباني والبنى التحتية، وعرّض مصدر رزق السكان للخطر.

وتعمل درجات الحرارة القطبية الأكثر دفئاً على إذابة الجليد الدائم، مما يحوّل الأرض الصلبة المتجمدة إلى تربة ناعمة ورطبة تتفتت بسهولة أكبر مع هجمات الأمواج. ويؤدي ذوبان الجليد الدائم أيضاً إلى زيادة الاحترار نتيجة إطلاق غازات الدفيئة المختزنة في التربة الصقيعية. وتُقدّر كمية هذه الغازات بنحو 1700 مليار طن من الكربون المكافئ، وهي تعادل ضعف كمية غازات الدفيئة الموجودة حالياً ضمن الغلاف الجوي.

ويمثّل القطب الشمالي نقطة جذب استراتيجية للعديد من الدول، لا سيما الولايات المتحدة وروسيا والصين؛ فالممرات المائية الناشئة عن ذوبان الجليد تعيد تشكيل خريطة النقل العالمي. وهناك مؤشرات لسعي الصين لإقامة «طريق الحرير القطبي» للتجارة بالتعاون مع روسيا. كما أن الجبال المحيطة ببلدة نارساك الريفية في جنوب غرينلاند تحتوي على ربع كمية المعادن الأرضية النادرة في العالم، التي يُحتمل أن تصل إلى مليار طن. وفعلياً، تستقر تحت الغطاء الجليدي لغرينلاند المعادن اللازمة لتشغيل التكنولوجيا الحديثة ومعظم نفط الكوكب غير المكتشف.

الغطاء الجليدي في أنتاركتيكا

تُشير قياسات سُمك الجليد في القطب الجنوبي إلى أن ذوبانه كاملاً سيرفع مستوى سطح البحر بمقدار 57 متراً. ويمثّل الغطاء الجليدي الأكثر برودة في شرق القارة المخزون الأكبر للمياه العذبة على كوكب الأرض؛ ففيه من الجليد ما يكفي، لو ذاب وحده، لرفع مستوى سطح البحر 52 متراً.

وتعمل مياه المحيط الدافئة على إضعاف الجوانب السفلية للرفوف الجليدية التي تدعم الأنهار الجليدية في شرق القطب الجنوبي، وبشكل خاص «جليدية ثويتس» التي توصف بأنها «جليدية يوم القيامة». وخلال العقدين الماضيين، ألقت «جليدية ثويتس» بنحو تريليون طن من الجليد المذاب في البحر. ويعتقد علماء أن هذه «الجليدية» في مرحلة انهيار لا رجعة عنه، مما يهدد برفع مستوى سطح البحر بأكثر من 3 أمتار.

وبينما كان تركيز العلماء لعقود من الزمن على «جليدية ثويتس» والغطاء الجليدي في غرب القطب الجنوبي، كشفت الخرائط المحسّنة للقارة عن تعرّض أجزاء كبيرة من الغطاء الجليدي البحري في شرق أنتاركتيكا لغياب الاستقرار. وفي حين تبدو الأنهار الجليدية الممتدة عميقاً في شرق القارة بعيدة جداً عن

الوصـول إلـى نقطة تحول حالياً، فإن اسـتمرار احتـرار المحيطات وتغلغل المياه الدافئة عميقاً تحت الرفوف الجليدية الحاملة قد يؤديان في نهاية المطاف إلى زعزعة اسـتقرارها.

وتسجّـل مساحة الجليد البحري في القطب الجنوبي مستويات قياسية منخفضة للمرة الثانية خلال عامين، وسط قلق العلماء من أن انحسار رقعة الجليد إشارة واضحة إلى مدى تأثير تغيُّر المناخ في هذه المنطقة الشاسـعة والمعقّـدة والمعزولة. ويمثّل شـهر فبراير (شـباط) فـي عامي 2022 و2023 الفتـرة الوحيدة التي انخفضـت فيهـا مسـاحة الجليد البحـري في القطب الجنوبي إلـى أقل من مليوني كيلومتـر مربع منذ بدأت الأقمـار الاصطناعية في الرصد.

ويتـرك ذوبـان جليـد أنتاركتيـكا أثره على الحيـاة البريّـة، بما فيها الكائنـات الحيّـة الدقيقـة والطحالب التي تدعم السلاسل الغذائية، مثل قشريات الكريل التي تغذي بدورها الحيتان في المنطقة. كما تعتمد طيور البطريـق والفقمـات على الجليد البحري مـن أجل التغذية والراحة.

أصبحت هشاشـة الجليد البحري والأنهار الجليدية في القطبين الشـمالي والجنوبي مسـألة محسـومة لدى العلمـاء. وتبقـى التسـاؤلات الكبـرى: متى يصل ذوبان الجليد في القطبين إلى نقطـة التحوّل التي لا رجعة عنها؟ وهل سيصمد جليد القطبين إلى حين تحقيق الانبعاثات الصفرية وباقي الأهداف المناخية الموعودة؟

ازدواجية معايير المناخ تعرقل عملية تحول واستدامة الطاقة

دبي: مساعد الزياني

الشرق الأوسط

منذ فترة قريبة أعلن الأمير عبد العزيز بن سلمان وزير الطاقة السعودي استثمار ما يصل إلى تريليون ريال (266.40 مليار دولار) في مجالات توليد الطاقة النظيفة، وفي أواخر العام الماضي، أعلنت دولة الإمارات عن استثمار 100 مليار دولار بالشراكة مع الولايات المتحدة الأميركية لتنفيذ مشاريع طاقة نظيفة في البلدين ومختلف أنحاء العالم، الأمر الذي يعطي صورة واضحة عن توجه هذه الدول النفطية إلى تنويع اقتصاداتها ومصادر الطاقة فيها والقيام بدورها وواجبها في مواجهة انعكاسات تغير المناخ.

- مطالبة الإنتاج

وفي الوقت الذي تستعد فيه المنطقة لاستضافة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ المعروف بـ«كوب 28» أواخر العام الحالي في دولة الإمارات، بدأت المطالبات التي تتهم قطاع النفط والغاز بالتسبب في مشكلات التغير المناخي، ووصلت تلك المطالبات للدعوة بوقف الإنتاج واستخدام تلك الموارد.

- تجاهل المسؤولية

يحمل النشطاء البيئيون فيما يتعلق بالتغير المناخي مجموعة من التناقضات والمعلومات الخاطئة، حيث تقوم دولهم بحرق الفحم الحجري على مدى قرون، وهو أكثر أنواع الوقود تسبباً بانبعاثات الكربون. وانتهت تلك الدول من إنجاز بنيتها التحتية الأساسية وتطوير اقتصاداتها، وبالرغم من ذلك يقوم بعض الناشطين البيئيين بالدعوة إلى وقف إنتاج النفط والغاز في دول نامية لا تزال تعمل على إنشاء بنيتها التحتية وبناء اقتصاداتها، حيث يمارس الناشطون البيئيون دعواتهم من خلال الوتر العاطفي في دعواتهم، متجاهلين عدم قدرة العالم على وقف إنتاج النفط والغاز بشكل فوري أو سريع دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار عالمي شامل.

وقال الدكتور خالد باطرفي الأستاذ في جامعة الفيصل السعودية: «هناك من يعمل على تسييس القضية، والتربح من ورائها. ويلقي كل طرف بالمسؤولية على الآخرين، كما فعل الغرب بتحميل الدول المنتجة

للنفط مسؤولية تلويث الكون، وبالتالي المطالبة بتعويض المتضررين. كما استخدم الساسة الشعارات لكسب الأصوات، ولم ينفذوا أكثر وعودهم، خصوصاً عندما تصطدم بالمصالح».

وأضاف في حديث لـ«الشرق الأوسط» حول ذلك: «التناقض أيضاً يتجلى في مطالبة البلدان المنتجة بتخفيض الإنتاج والأسعار في نفس الوقت الذي يرفعون فيه إنتاجهم، ويفرضون الضرائب العالية على المستهلك، وفي مطالبتنا بإنشاء بنى تحتية مكلفة بنفس الوقت الذي يتسببون فيه بتخفيض دخلنا القومي بدفع المنتج والسعر إلى الحضيض».

وتابع الدكتور باطرفي: «رغم أننا لم نتضرر حتى الآن من الاحتباس الحراري، كما تضررت دول النصف الشمالي من الكرة الأرضية، كما رأينا هذا العام في صيف أوروبا وأميركا، فإننا جزء من هذا العالم، وما يصيبه يصيبنا. ومع أننا في دائرة الاتهام، ظلماً وتعسفاً، لمجرد أننا ننتج النفط، وأنهم يتناسون أنهم أكثر المستهلكين له، والمتسببون في الانبعاثات الكربونية، فإننا نسابقهم في اكتشاف الحلول، وتطبيقها على أرض الواقع. كما تفعل السعودية من خلال مبادرتي الشرق الأوسط الأخضر والسعودية الخضراء ومشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر، والأمونيا الزرقاء. وباعتماد الطاقة المتجددة في مدنها الجديدة كـ«نيوم»، وتطوير المدن القائمة والبنى التحتية، كمشاريع «الداون تاون» لأكثر من عشر مدن.

وأكد باطرفي: «الغرب يطالب ويحاضر، والسعودية تعمل وتحقق، والفارق كبير بين أصحاب الإنجاز وأصحاب الشعارات».

- منتجات الحياة

وبما أن النفط يتجاوز في الوقت نفسه كونه مصدراً للطاقة، فإنه لا يمكن الاستغناء عن استخدام منتجات البتروكيماويات، بما فيها استخدامات البلاستيك في الأدوات والمعدات الطبية، والتحول الذي أحدثه في القطاع الطبي، وعلى سبيل المثال كانت الحقن الطبية القديمة مصنوعة من الزجاج، ويتطلب استخدامها غليها لمدة عشر دقائق لتعقيمها، في حين تستخدم اليوم الحقن البلاستيكية المعقمة مسبقاً لمرة واحدة، وقد أسهمت في سرعة إيصال العلاج وإنقاذ الأرواح، حيث تمت معالجة الحفاظ على البيئة في هذا الجانب من خلال إعادة التدوير، وعدم رمي المخلفات البلاستيكية في مكبات النفايات أو البحار.

ومن جانبه أكد المهندس عثمان الخويطر الخبير في مستقبل مصادر الطاقة أن البعض يحاولون التقليل من أهمية البترول، ويتنبؤون بقرب الاستغناء عنه. فأحياناً يمجدون ظهور ومستقبل المركبات الكهربائية، وأحياناً يباركون مصادر الطاقة المتجددة. ويغفلون الأهمية الكبرى للمواد الهيدروكربونية للصناعات البتروكيماوية التي تمد العالم بأنواع لا حصر لها من المنتجات الصناعية والاستهلاكية.

وقال المهندس الخويطر في حديث لـ«الشرق الأوسط»: «معظم هياكل المركبات الكهربائية والتقليدية مصنوع من مواد بترولية، بالإضافة إلى تعبيد الطرق التي تسير عليها المركبات بالأسفلت البترولي».

- أين الحل؟

الوصول إلى حلول فعالة يتطلب تشخيصاً علمياً واقعياً للمشكلة، والواقع أن غازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري وارتفاع درجة كوكب الأرض تشمل: الميثان، وثاني أكسيد الكربون، وأكسيد النيتروز، والهيدروكلور وفلوروكربونات... وغيرها، ولهذه الغازات مصادر كثيرة، منها أنشطة الزراعة وتربية المواشي (الميثان)، والأنشطة الصناعية والمنزلية (الكربون)... وغيرها. أما عندما يكون تركيز بعض الناشطين على نوع واحد من الغازات كالكربون، وعلى قطاع واحد كالنفط والغاز، فهذا يدفع للتساؤل عن النوايا الحقيقية. وفي هذا الجانب فإن السيارات الكهربائية تحتاج إلى بطاريات قابلة لإعادة الشحن، وتصنيع هذه البطاريات يحتاج إلى معادن مثل الليثيوم، وتعدين هذه المعادن يتسبب بخروج كمية كبيرة من الانبعاثات، وهنا يجب الأخذ في الاعتبار مصدر الكهرباء التي سيتم بها شحن تلك السيارات، والذي يدفع إلى التفكير في الدورة الصناعية والاقتصادية التي ستنشأ وعن مدى تسببها بالانبعاثات، ومن سيكون المستفيد اقتصادياً منها، في الوقت التي يتم فيه الترحيب بكل الخيارات والحلول، حيث تدعو الدول النفطية للاستثمار فيها واختبارها وتجربتها واعتماد الناجح منها ليتم نشره وتطبيقه على نطاق واسع.

- مؤتمرات الأطراف

ومع كل هذه التحديات والطروحات فإن الأنظار الآن إلى مؤتمر الأطراف المقبل الذي ستستضيفه الإمارات نهاية العام، وهو قيام صورة لما تقوم به دولة نفطية في الإعداد لحوار عالمي منطقي وهادئ حول تغير المناخ، مع اختيار الدكتور سلطان الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، لرئاسة تلك الدورة، والذي يمثل انعكاس للنظرة الواقعية، حيث يرأس الدكتور الجابر شركة النفط الوطنية في الإمارات (أدنوك)، حيث بدأ التركيز على خفض الانبعاثات في عمليات الإنتاج، كما أنه عمل على تأسيس شركة مصدر للطاقة المتجددة.

وكان الدكتور الجابر قد أكد في أكثر من مرة أن نظرة قيادة بلاده هي استثمار موارد قابلة للنضوب مثل النفط والغاز، بهدف بناء موارد مستدامة هي الطاقة المتجددة والنظيفة، وأن العالم يمر بمرحلة انتقالية تتطلب مزيجاً متنوعاً من مصادر الطاقة، وأنه يجب إنتاج المزيد من الطاقة بأقل انبعاثات ممكنة لضمان استمرار الحياة والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وأن الإمارات تتبع منهجية الحوار والتعاون لتحقيق المصالح المشتركة.

واختيار الإمارات شخصية تعمل في دور فاعل ومؤثر في قطاعي النفط والطاقة المتجددة، هو اختيار هام لتقديم وجهة نظر بلدان الخليج العربي، وجميع الدول المنتجة للنفط حول العالم، لإثبات وجهة النظر بضرورة أن يكون النفط والغاز جزءاً من الحل في مجال العمل المناخي، مع رفع مستوى الوعي في الموضوعات المطروحة للنقاش في مؤتمرات الأطراف التي تقام تحت مظلة الأمم المتحدة.

وفي وسط كل هذه الحركات تظل المعادلة المتناقضة أصعب توازن يواجهه قطاع الطاقة العالمي، حيث تطلب الحكومات الغربية رفع إنتاج النفط والغاز لخفض الأسعار، وفي نفس الوقت يطالبون بوقف الإنتاج حفاظاً على البيئة.

اليابان تتعهد دعماً مالياً لإزالة الكربون من اقتصادات دول «آسيان»

الشرق الأوسط

تعهدت اليابان، أمس (السبت)، بتقديم دعم مالي وتكنولوجي لمساعدة أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في تسريع جهودها لإزالة الكربون من اقتصاداتها ومكافحة تغير المناخ.

وتهدف اليابان الفقيرة في الطاقة إلى التحول إلى دولة رائدة في اقتصاد الهيدروجين لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري التقليدي الملوث مثل الفحم والنفط. وستعقد اليابان اجتماعاً وزارياً حول المناخ والطاقة والبيئة في مدينة سابورو في الفترة من 15 إلى 16 أبريل (نيسان) بصفتها رئيس مجموعة السبع هذا العام، وذلك قبل قمة المجموعة في هيروشيما خلال الفترة من 19 إلى 21 مايو (أيار)، للترويج لما تصفه بالانتقال الواقعي للطاقة.

وقال وزير الصناعة الياباني ياسوتوشي نيشيمورا، في الاجتماع الوزاري الأول لمجموعة آسيا للانبعاثات الصفرية، إن «اليابان ستأخذ زمام المبادرة في تقديم دعم سخي في التمويل والتكنولوجيا والموارد الشخصية للمساعدة في إزالة الكربون في آسيا».

واقترح رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا إنشاء مجموعة آسيا للانبعاثات الصفرية العام الماضي؛ بهدف مشاركة فلسفة تعزيز إزالة الكربون في الدول الآسيوية والتعاون لدفع انتقال الطاقة إلى الأمام.

وخلال الاجتماع الذي حضره الكثير من أعضاء «آسيان» وأيضا أستراليا، قال نيشيمورا إن الضغط من أجل التعاون سيشمل الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي والهيدروجين والأمونيا وغيرها.

ودعت مجموعة آسيا للانبعاثات الصفرية، في بيان مشترك، إلى تقديم المجموعة الدعم المالي لاستثمارات البنية التحتية لإزالة الكربون وإنشاء سلاسل توريد للطاقة النظيفة. ولم يحدد البيان ولا نيشيمورا قيمة الدعم المالي المحتمل.

وقال نيشيمورا في إفادة صحافية: «نظراً لإبداء الكثير من الدول رغبتها في الحصول على دعم من اليابان، نود أن نقوم بدور ريادي قوي في دعمها تكنولوجياً ومالياً، بما في ذلك استثمارات من القطاع الخاص وتنمية الموارد البشرية».

وأضاف أن أعضاء مجموعة آسيا للانبعاثات الصفرية، أستراليا وبروناي وكمبوديا وإندونيسيا واليابان ولاوس

وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام، يمكن أن يفكروا في وضع خطة أساسية للهيدروجين والأمونيا في آسيا كخطوة تالية. وفي خطوة أولى ملموسة لمجموعة آسيا للانبعاثات الصفرية، اتفقت شركات يابانية، من بينها «إيواتاني كورب»، على تأسيس أول سلسلة إمداد للهيدروجين في اليابان بشكل مشترك بين ولاية فيكتوريا الأسترالية ومدينة كاواساكي الصناعية الواقعة بالقرب من طوكيو، لدفع انتقال الطاقة من أجل مجتمع أكثر استخداماً للطاقة النظيفة، وفقاً لنيشيمورا. وأفاد مصدر، هذا الأسبوع، بأن اليابان ستؤكد على أهمية الاستثمار في الغاز والغاز الطبيعي المسال وكذلك الهيدروجين والأمونيا خلال رئاستها لمجموعة السبع هذا العام، لكن مع مواصلة مساعي الانتقال إلى الطاقة النظيفة لتحقيق هدف الحياد الكربوني بحلول 2050.

وأعلنت اليابان، في الأثناء، عن إطلاق سلسلة لتوريد الهيدروجين مع أستراليا. وفي رسالة مصورة للاجتماع بشأن إطار عمل مبادرة مجتمع آسيا للانبعاثات الصفرية، التي اقترحتها اليابان، قال رئيس الوزراء فوميو كيشيدا إنه يود توسيع شبكات سلسلة توريد الهيدروجين عبر المنطقة بالتعاون أكثر مع الدول الآسيوية، بحسب موقع «جابان توداي» الإلكتروني.

وقال: «يجب أن نمتلك في آسيا أكبر قدر ممكن من الخيارات. والهيدروجين والأمونيا خيارات»، مؤكداً أن الهيدروجين يمكن أن يكون مصدراً ثميناً للطاقة خلال التحول للطاقة النظيفة، خاصة في منطقة عرضة للكوارث الطبيعية.

وفي بيان مشترك بعد الاجتماع الذي استمر ليوم واحد في طوكيو، قالت إحدى عشرة دولة شاركت في إطار عمل مبادرة مجتمع آسيا للانبعاثات الصفرية، إنهم «يقرون بأن تسريع التحول في الطاقة في منطقة آسيا عنصر رئيسي لتحقيق أهداف» اتفاقية باريس الدولية للتصدي للتغير المناخي.

وقال مسؤولون يابانيون إن سلسلة توريد الهيدروجين الثنائية سوف تربط ولاية فيكتوريا الأسترالية ومدينة كواساكي اليابانية في منطقة كيهين الصناعية.

كان خبراء المناخ والطاقة قالوا إن منطقة جنوب شرق آسيا تعد مركزاً للنمو الاقتصادي ومن ثم نمو الانبعاثات، وإن الجهود المبذولة لإزالة الكربون سيكون لها تأثير كبير على التقدم الإقليمي والعالمي في العمل المناخي.

عودة الصين والسقف السعري تحديان في توازن سوق الطاقة العالمية

الرياض: فتح الرحمن يوسف

الشرق الأوسط

قالت الخبيرة الدولية كورنيليا ماير، خبيرة الاقتصاد الكلي، المختصة بشؤون الطاقة ومستشارة منظمة «أوبك»، حول إمدادات الغاز الطبيعي أن الطلب العالمي على الغاز في عام 2022 بلغ نحو 4083 مليار متر مكعب والإنتاج 4092. مفيدة أنه نجح في الوصول إلى توازن، حيث تتوقع وكالة الطاقة الدولية.

وبينما ترى أن فتح الصين من «كورونا» المستجد، وعقوبة الأسقف السعرية لشراء منتجات الطاقة من روسيا سيكونان تحديين لتوازن سوق الطاقة العالمية، توقعت أن يتجاوز معدل نمو الطلب في العام الحالي على الغاز واحد في المائة، فيما سيزداد العرض إلى أقل من واحد في المائة.

وتشير ماير في حديث لـ«الشرق الأوسط» إلى أن تقلص الطلب على الغاز في أوروبا جاء نتيجة للحرب في أوكرانيا، مما حوّل العرض من 40 في المائة من خط أنابيب الغاز الروسي إلى أقل من 25 في المائة، بهدف أن تصبح أوروبا مستقلة عن الغاز الروسي، الذي يتحتم استخدام الغاز الطبيعي المسال بدلاً منه، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة شحنات الغاز الطبيعي المسال وارتفاع أسعار الغاز في أوروبا وصعوده عالمياً.

وبرغم ذلك، تلفت الخبيرة الدولية المتخصصة في شؤون الطاقة إلى أنه مع نمو الطلب الصيني، ستصبح أسواق الطاقة في وضع أكثر إحكاماً، على حد تعبيرها، مستطردة: «مع خروج الصين من سياسة صفر (كوفيد - 19) سيزداد الطلب على الغاز الطبيعي المسال، مما يجعل من الصعب على أوروبا سيطرة الإمدادات المشحونة».

ويعود الوضع الراهن، وفق ماير، إلى أن سقف سعر الغاز الذي حدده الاتحاد الأوروبي لمعاقبة روسيا، ربما يؤدي إلى نتائج عكسية في جذب الكميات المطلوبة من الغاز، حيث يوجد عدد أقل من المشترين، مما يمنحهم قوة مساومة كبيرة.

وطبقاً لمستشارة «أوبك»، يأتي ذلك في وقت تجاوز فيه الطلب على النفط مستويات ما قبل الجائحة التي تجاوزت 102 مليون برميل في اليوم، بينما ما زالت السوق ضيقة، مع قدرة إنتاج «أوبك» الفائضة عند نحو برميلين يومياً، موضحة أن نمو وإنتاج إمدادات الغاز الطبيعي المسال محدود حتى عام 2025 في خضم

طبيعية دورة عمل طويلة للغاية.

وأدت الحرب الأوكرانية، كما تقول ماير، إلى انخفاض استهلاك وإنتاج الغاز الروسي وإعادة توجيه طرق تجارة النفط الخام الروسي بعيداً عن أوروبا إلى آسيا، وتحديداً عبر الصين والهند وكذلك تركيا، حيث يتم شراء الخام الروسي بخصم كبير.

وتزيد ماير: «الأسواق حالياً متوازنة بشدة إلا أن ذلك لا يمنع من وجود تحديات لتقلب الأسعار»، مضيفة: «بمجرد خروج الصين من سياسة (صفر كوفيد)، ستصبح الأمور أكثر إحكاماً، مما يؤدي إلى مزيد من تقلب الأسعار مع مسار متزايد».

وحول تحديات أسواق الطاقة، ترى ماير أن نقص الاستثمار يمثل التحدي الرئيسي في قطاع الهيدروكربونات، وقالت: «استثمرت السعودية والإمارات بشكل موثوق في حين كانت شركات النفط العالمية مترددة في القيام بذلك بسبب مخاوف الربحية، خلال جائحة (كوفيد - 19) والتشريعات البيئية». وقالت ماير: «السعودية ليست لاعباً في أسواق الغاز والغاز الطبيعي المسال العالمية، لكنها من المقرر أن تصبح لاعباً رئيسياً في الهيدروجين في المستقبل».

وترى ماير، كذلك، أن الطريق المقترح من وكالة الطاقة الدولية، حول صافي صفر انبعاثات أدى إلى صعوبات في التمويل، حيث كان على البنوك الالتزام بإرشادات صارمة بشأن صفرية الانبعاثات.

بقيمة 2.5 مليار دولار.. «أكوا باور» السعودية تبني محطتين شمسيتين في أوزبكستان

البلاد

أعلنت وزارة الطاقة في أوزبكستان أن شركة "أكوا باور" السعودية ستبني محطتين للطاقة الشمسية في أوزبكستان بقدرة إجمالية تبلغ 1.4 غيغاواط، وثلاثة أنظمة تخزين بسعة إجمالية تبلغ 1.2 غيغاواط، موضحة في بيان أن الطرفين وقعا اتفاقيات استثمار بقيمة 2.5 مليار دولار بشأن المشروع وصفقات تشتري أوزبكستان بموجبها الكهرباء من المحطتين.

وبموجب الاتفاق، ستبني "أكوا باور" محطة بقدرة 400 ميغاواط ونظام تخزين بسعة مماثلة في إقليم طشقند ومحطة بقدرة واحد غيغاواط ونظام تخزين بسعة 400 ميغاوات في منطقة سمرقند وكذلك نظام تخزين بسعة 400 ميغاواط في إقليم بخارى. وتواجه أوزبكستان نقصا في الغاز الطبيعي اللازم لتشغيل محطاتها التقليدية لتوربينات الغاز بسبب الانخفاض الطبيعي للإنتاج في الحقول الناضجة، ووقعت في السنوات القليلة الماضية صفقات لعدد من مشروعات الطاقة المتجددة.

توقيع اتفاقية تعاون بين «أدنوك» الإماراتية و«إيني» لخفض الانبعاثات

اقتصاد الشرق

وقّعت شركة «أدنوك» الإماراتية مذكرة تفاهم مع «إيني» الإيطالية بهدف التعاون في مجال الحد من الانبعاثات وخفض الكربون والطاقات الجديدة، وفقاً لبيان صادر عن وكالة الأنباء الإماراتية «وام».

بحسب البيان فإن المذكرة «تسهم في ترسيخ الشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد بين الشركتين، وتعزيز أمن الطاقة وتسريع النمو الاقتصادي والصناعي منخفض الكربون».

خصصت «أدنوك» 15 مليار دولار لتطوير مجموعة من المشاريع حتى عام 2030 لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وفق ما أعلنته الشركة في يناير الماضي، وهي المشاريع التي ستشمل تنفيذ استثمارات في الطاقة الكهربائية النظيفة، والتقاط الكربون وتخزينه، وزيادة الاعتماد على الكهرباء لتشغيل عملياتها، وتحسين كفاءة الطاقة، وتطوير تدابير جديدة تُعزز من جهود الشركة في مجال الحد من عمليات حرق الغاز، بحسب وكالة الأنباء الإماراتية «وام».

توقيع المذكرة جاء على هامش الاجتماع الذي عقده، اليوم في أبوظبي، رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وجورجا ميلوني رئيسة الوزراء الإيطالية، وهو الاجتماع الذي شهد «مشروع إعلان نوايا» لتعزيز التعاون في إطار مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ «كوب 28 » والعمل المناخي.

من المقرر عقد قمة المناخ «كوب 28» في الإمارات بالفترة من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر.

وفقاً لبيان اليوم فإن الشراكة الاستراتيجية بين أبوظبي وروما من شأنها تركيز الجهود نحو توسيع وتعميق آفاق التعاون في عدة مجالات، منها التعاون السياسي والدبلوماسي والدولي والاقتصادي والتجاري، إضافة إلى التعاون في مجال الاستثمار المباشر والشراكات بين القطاعات.

شكراً